هل تجُبُّ شرعيةُ الانتخابِ شرعيةَ الانجازِ؟

(عن صعوبات الدّمقرطة في مجتمعات انتقالية)

د. أمحمد مالكي(*)
أكاديمي وباحث من المغرب

(*) أستاذ العلوم السياسية ومدير مركز الدراسات الدستورية والسياسية في كلية الحقوق، جامعة القاضي عياض/ مراكش، المغرب

مقدمة

لا شك في أن ما جرى في مصر يوم ثلاثين يونيو- حزيران 2013، حمل أكثر من مفارقة، فمن جهة، تمَّ خلعُ رئيس يحظى بشرعية انتخابية، لم يقع التشكيك في صدقيتها لحظة تنظيمها، ومن جهة أخرى، فوّضت الجماهير، التي جابت مدنَ مصر وميادين وشوارع حواضرها الرئيسة، للجيش وأركانه أمرَ توقيف سريان مؤسسة الرئاسة ورسم خطة طريق، بُغية استعادة هيبة الدولة، وإعادة بناء شرعية السلطة على أسس ومنطلقات جديدة .

فهكذا، وجد المصريون، ومعهم المجتمعات العربية، أنفسهم أمام قضية معرفية وسياسية فائقة الأهمية تتعلق بالتجاذب بين شرعيتين، **شرعية صناديق الاقتراع**: التي حملت الرئيس (مرسي)، وجماعة (**الإخوان**) إلى السلطة، وأمدّتهم بأحقية التمثيل والتعبير عن الإرادة العامة، وشرعية الإنجاز، التي لم تلمسها قطاعات واسعة من المجتمع المصري، وتجني ثمارها في واقع الحياة، ومن مَكر التاريخ أن الإرادة العامة التي أكسبت (**الإخوان**) شرعية التمثيل، هي نفسها التي انتفضت عليهم، واستعانت بالجيش لتنزع عنهم هذا الغطاء، تحت طائلة عُسرهم في تحقيق شرعية الإنجاز.

ومع ذلك، تُحفز الحالة المصرية، بحسبها لحظة سياسية قوية في سياق ما يجري في المنطقة العربية منذ العام 2011، على التفكير العميق في الصعوبات التي تواجه سيرورة الدمقرطة Processus dmocratique في ما

يسمى (**المجتمعات الانتقالية**)، أو في طور الانتقال Socits en transition.

فمن الأسئلة ذات الصلة التي تروم المقالة التفكير في الإجابة عنها، الإشكاليات الآتية:

- ما العلاقة بين شرعية الانتخاب وشرعية الإنجاز؟ وهل تكتمل الشرعية الديمقراطي بتلازم شرعيتي الانتخاب والإنجاز؟
- لماذا تآكلت شرعية (الإخوان) في مصر؟ وهل مثّلَ تدخلُ الجيش عملاً مشروعاً؟
- كيف يتأتى تعزيز شرعية الانتخاب بشرعية الإنجاز في ضوء ما حدث في مصر؟

أولاً: في العلاقة التلازمية بين شرعية الانتخاب وشرعية الإنجاز

ثمة فهم شبه يقيني لدى الكثير من الناس مفادُه أن النظام الديمقراطي يقوم ويتأسس على (**حكم الأغلبية**)، وأن المواطنين حين يمنحون طواعيةً أصواتهم لمن يقتنعون بسداد رأيهم، وخطابهم، واستراتيجيتهم الانتخابية، يفوّضون سيادتهم لهؤلاء، فيمكّنونهم تالياً بشرعية التصرف من دون قيد ولا شرط، والحال أن (**السيادة**)، في ما أجمع عليه الفقه الدستوري، وكرّسته النظريات السياسية ذات الصلة، من المفاهيم المفصلية غير القابلة للتفويض، إذ هي أعزّ ما يمتلك الشعب ويطلبُه ويطالب به، فالسيادة حق أصيل للأمة، التي تُعدّ، بدورها، مناط السيادة ومصدرها، والقيّمة على أحقية امتلاكها وممارستها، إما مباشرة، أو بشكل غير مباشر، عبر تفويضها لمن تتوسل فيهم القدرةَ على ممارستها بالنيابة عنها بكفاءة واقتدار.

فالسيادة حق أصيل للأمة، التي تُعدّ، بدورها، مناط السيادة ومصدرها، والقيّمة على أحقية امتلاكها وممارستها

جدير بالتأكيد، من زاوية أخرى، أن الانتخاب، بحسبه آلية إجرائية لاختيار من هم أولى بممارسة وظيفة التمثيل Representation، لا يولّد، لوحده، الشرعيةً الديمقراطية Lgitimit dmocratique، وإن حظيت نتائجه برضا الناس وقبولهم، لكون (**الشرعية الديمقراطية**)، تحتاج، علاوة على المقوِّمات المعيارية، أي الانتخاب ولوازمه، إلى مقومات سياسية واجتماعية، وفي صدارتها اقتران القول بالفعل، أي تحويل الخطابات

والبرامج والاستراتيجيات الانتخابية إلى أفعال ملموسة، وصيرورتها سياسات عمومية يلمس الجسم الانتخابي نتائجها الإيجابية في عيش أفراده ومعيشتهم.

تمدّنا الأدبيات السياسية، كما تمت مراكمتها في أوروبا والغرب بشكل عام، بإطار مفاهيمي جدير بالاستحضار في سياق الحديث عن العلاقة التلازمية بين شرعيتي الانتخاب والإنجاز، فسواء لدى ماكس فيبر (Max Webe ـ 1864/ 1920) مع بداية القرن العشرين، أو مع يورغن هابرماس (Jurgen Habermas ـ 1929)، أو لاحقاً مع بيير بورديو (Pierre Bourdieu ـ 1930/ 2002)، تمّ تطوير مفهوم (الشرعية) في ارتباط مع التطورات العميقة التي شهدتها المجتمعات، واستجابة للأسئلة المعرفية التي أفرزتها ديناميات التغيير داخل هذه الفضاءات.

فالشرعية لا تتحقق عبر آلية الانتخاب الحر والنزيه والإرادي فحسب، بل تتأكد بـ (مشاركة المواطنين)

إذ علاوة على اجتهاد فيبر في تأصيل مفهوم (الشرعية)، وإعادة تنميطه بالتشديد على القيمة الاستراتيجية للشرعية العقلانية أو الديمقراطية، مقابل الشرعيتين السائدتين: التقليدية والكارزمية أو الإلهامية[1]، هناك المجهود النظري الواضح الذي بذله هابرماس، في إعادة بناء مفهوم الشرعية على أساس جديد أكثر نقداً وتطويراً، مما قام به بورديو1984[2].

فالشرعية لا تتحقق عبر آلية الانتخاب الحر والنزيه والإرادي فحسب، بل تتأكد بـ (مشاركة المواطنين) Participation des citoyens، أي بانخراط الجميع، أفراداً وجماعات، في تدبير الشأن العام، وبذلك فتح مفهوم (المشاركة المواطِنة) Participation citoyenne أفقاً معرفياً وسياسياً استراتيجياً لتوسيع دائرة الشرعية، ونزع الطابع المعياري والإجرائي الذي لفَّ بها على صعيد الفهم والإدراك. فهكذا، لم تّعد (الشرعية) رهينة صناديق الاقتراع ونتائج التصويت، بل أصبحت، علاوة على ذلك، مرتبطة بمدى تحقق عنصر المشاركة الفعلية للمواطنين في التعاطي مع الشأن العام، بالحوار، والمبادرة، والمتابعة، والتقييم، إن التواصل بين الناس والتعاون فيما بينهم، والإنصات المتبادل بعضهم مع بعض، والبحث عن المشترك، وبناء التوافقات، هي أهم مقومات الشرعية الجديدة، وأقوى مصادرها، وفق اجتهاد (يورغن هابماس)[3].

(1) Pour plus de details, voir entre autres:
- Catherine Colliot - Thelene, Etudes Weberiennes, PUF, 2001.
- Catherine Colliot - Thelene, Sociologie de Max Weber, la Decouverte, 2006.

(2) Voir entre autres,
- Jacques Dubois, Pascal Durant & Yves Winkin, le symbolique et le social. La rception internationale de la Pense de pierre Bourdieu, Ed. de l,Universit de Liege, coll. Sociologie, 2005, 323 p.
- Pense de pierre Bourdieu, Ed. de l,Universit de Liege, coll. Sociologie, 2005, 323 p.

(3) Voir essentiellement, J. Habermas, Ecrits politiques: culture, Droit, Histoire, Paris, Cerf (1990), Reedition. Paris, Flammarion, Coll. «Champs» 1999.

لم تّعد (الشرعية) رهينة صناديق الاقتراع ونتائج التصويت

والحقيقة أن (الديمقراطية التشاركية) Dmocratie Participative، ساهمت في اغناء مفهوم (الشرعية)، ووسّعت نطاقه، والأهم من كل هذا أضفت قدرا كبيراً من النسبية على معنى (الشرعية الانتخابية) ودلالات (حكم الأغلبية)، فمن جهة، سمح هذا الاجتهاد بإمكانية تمدّد الشرعية لتطال مجالات واسعة من مجالات السلطة ودوائر ممارساتها، حيث مسّت اختصاصات الفاعلين السياسيين، والأفعال والتعبيرات اليومية للمواطنين.

ومن جهة أخرى، حدث (تنسيب) Relativisation، معنى (الشرعية) كحالة مستدامة، مما يعني أن لا وجود لـــ(شرعية) بالمطلق، فهي)الشرعية(مفهوم نسبي بطبيعته، مفتوح على التغيّر المستمر والمنتظم في الزمن، وقابل للمساءلة، والنقد والاعتراض، أو بتعبير هابرماس غدت (الشرعية) عبارة عن (مسار من الاختبارات المتجددة)[4] La lgitimit comme parcours dp̃reuves renouveles، ومن هنا برز معنى جديد للشرعية، غير مرتبط بمنظومة المبادئ والقيم والمساطر، كما كان مفهوماً منذ عقود، وإنما مؤسس على فكرة أن الشرعية حالة متجددة من الاحتكاك بين «الأقوال والأفعال»، وهو ما يلتقي ويتقاطع مع تفكير (حنة ارندت) Hannah Arendt 1906 ـ 1975[5]، القاضي بأن (الأقوال والأفعال هي الوسائل التي بواسطتها يتجاوب الناس، ليس بوصفهم أشياء فيزيقية، ولكن بحسبهم بشراً) 1983[6]، مما يُفضي إلى عدِّ الشرعية نابعةً من (التفاعل بين شخصين أو مجموعتين، يُفترض أن يغترف أحدهما للآخر بصلاحية كل المبادئ أو بعضها التي تحكُم تصرفه وتوجه سلوكه)[7].

لقد قادت التطورات الفكرية والمعرفية المحال عليها أعلاه، إلى نوع من الاحتكاك والتوتر بين مرجعيتين في تحديد معنى الشرعية: بين من يؤسس الشرعية على معيار التمثيل والانتخاب، وبين من يشدد على إعادة بنائها على أسس جديدة، تروم تغيير الفهم السائد لموضوع الشرعية، إذ تتجاوز الجانب المعياري إلى ما هو أوسع وأعمق، أي توليد القبول، وتحقيق الإنجاز، وهو ما يجهد بيير روزنفلون ـ Pierre Rosanvallon 1948، منذ سنوات بغية تعميق الاجتهاد فيه[8]، عبر إصداراته المنتظمة والعميقة، ومحاضراته المتتالية في أرقى المؤسسات الأكاديمية الفرنسية (مدرسة الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية EHESS، والكليج دو فرانس College de France).

(4) Cite in: www.participation-et-democratie.fr/fr/node/1338 (16 - 09 - 2013).

(5) Pour consulter sa biographie, voir: fr.wikipedia.org/wiki/Hannah_arendt.

(6) Ibid.

(7) Ibidem

(8) Voir, fr.wikipedia.org/wiki/Pierre_rosanvallon (16-09 - 2013)

ينطلق (روزنفلون) بوصفه أحد أبرز الباحثين في تاريخ الديمقراطية وقضية العدالة الاجتماعية، من الدعوة إلى إعادة صياغة مفهوم الشرعية على أسس جديدة، تتجاوز مصفوفات التحليل التقليدية، المميِّزَة بين (الحكام) و(المحكومين)، والمركِّزة على معيارية الانتخابات، وشكلية التمثيل Representation، إلى مقاربة مغايرة تعتمد تمايزات الأفراد والأوضاع، وتعيد تأسيس الشرعية الديمقراطية على مختلف أشكال النزاهة impartialit والتجرد، التي تضمن للأفراد (التساوي في الفرص والإمكانيات)[9]، وتقتضي أن تُبنى الشرعية على سياسة القُرب Proximit من المواطنين، عبر التحاور معهم، والإنصات لمطالبهم، والاجتهاد في إيجاد حلول ناجعة لمشاكلهم، مع العمل على توفير الصيغ الكفيلة بجعلهم شركاء في بناء السياسات العمومية، علاوة على الانتباه إلى التنامي المتصاعد للحركات الاجتماعية، وما يمكن أن تخلق من تأثيرات دالّة على صعيد البنيان العام للدولة والمجتمع.

(9) Cf. www.participation-et-democratie...op.cit.

فهكذا، لم تنحصر اجتهادات الفكري السياسي المعاصر في نزع الطابع المعياري والقانوني عن مفهوم (الشرعية)، بل تجاوز ذلك إلى اجتراح إطار مرجعي جديد يربط بين الشرعية الناجمة عن نتائج الانتخابات، والإنجازات المنتظرة منها، وليس أية انجازات، إنها الإنجازات التي تحقق للمواطن مواطنيته في المشاركة السياسية، والاستفادة من التوزيع المتوازن للثروات، أي العدالة الاجتماعية.

ثانياً: لماذا تآكلت شرعية (الإخوان) في مصر؟

تشكل الحالة المصرية عيّنة تمثيلية لتفسير التوتر الحاصل بين الشرعية الانتخابية، بمعناها القانوني والمعياري، وشرعية الإنجاز، التي تُقاس بالمكتسبات الملموسة، وتُعزّز بالنتائج الفعلية، فبماذا يمكن تفسير تراجع شعبية (الإخوان)، بعدما استفادوا من سياق ثورة 25 كانون الثاني- يناير 2011، وحظوا بدعم قطاعات واسعة من الشعب المصري، إما بالتصويت لهم في انتخابات الرئاسة لعام 2012[10]، أو بتأييد فوزهم، والرهان عليهم في إحداث التغييرات المنشودة لحقبة ما بعد قيام الثورة و سقوط حكم الحزب الوطني (حسني مبارك)؟

(10) أجريت الانتخابات الرئاسية المصرية على دورتين: تمت الأولى يومي 23 و24 مايو/ أيار 2012، وأقيمت الثانية يومي 16 و17 يونيو/ حزيران من العام نفسه، وهي أول انتخابات بعد ثورة 25 يناير 2011، وثاني انتخابات تعددية في مصر. وقد قادت مرشح حزب الحرية والعدالة محمد مرسي إلى السلطة، بنسبة 73،51٪ نظير 27،48٪ المحصل عليها من قبل منافسه المستقل احمد شفيق..

ثمة شبكة معقدة من العوامل المُفسّرة لتأكل شرعية سلطة (الإخوان)، أي

حكم حزب الحرية والعدالة، فمنها ما يرتبط بالسياق العام (العربي والدولي) الذي زامن فوز (الإسلاميين) وصعودهم إلى السلطة، وأخرى ذات علاقة بالوضع الذاتي لحزب الحرية والعدالة وجماعة الإخوان بشكل عام، والحقيقة أن الصورة غير واضحة بما يكفي لتحديد ما جرى في مصر، لاسّيما بالنسبة لتدخل الجيش، وحسم الصراع بعزل الرئيس مرسي، ورسم خارطة طريق، والدخول في تنفيذ خطواتها مباشرة.

فمن المعروف أن نصيب (الإخوان) في ثورة 25 يناير ـ كانون الثاني 2011 كان محدوداً

1. فمن المعروف أن نصيب (الإخوان) في ثورة 25 يناير ـ كانون الثاني 2011 كان محدوداً، إن لم نقل شبه منعدم، بل إن الصبغة الغالبة على سلوكهم تجاه الحراك الذي طال مصر بعد تونس، ظل موسوماً بالتردد، والترقب، والاحتراز، بدليل أن التحاقهم بركب الثورة جاء متأخراً، وانطلق بعد أن أيقنوا أن حكم الحزب الوطني آيل إلى السقوط، بيد أن (الإخوان)، وهذه سمة بارزة لتنظيمهم، استثمروا حالة الوَهن التي ميزت المعارضة الوطنية المصرية بكل مكوناتها، واستغلوا ضعف الرؤية لدى طليعة الثورة، واستفادوا من تواجدهم في قلب النسيج المجتمعي المصري منذ عقود، فمن المعروف عنهم قدرتهم العالية والمنتظمة على الاحتكاك بقاع المجتمع المصري، وممارسة سياسة القرب مع شرائح واسعة من أبنائه، في لحظات الشدة، وأزمنة الرخاء، وأن تاريخهم يوضح، بما لا يترك مجالاً للشك، كيف دخلوا في هدنة متوافق عليها مع النظام السياسي منذ إبرام ما يسمى (اتفاق التلمساني) عام 1971، تمكنوا عن طريقه من شراء السلم المطلوب لاستمرارهم موجودين وحاضرين في الساحة المصرية، دون أن ينالوا شرعية التأسيس في شكل حزب وتنظيم سياسي معترف به، وبالمقابل اقتنعوا بوجود خطوط حمراء في علاقتهم بالسلطة، وتمسكوا بعدم الاقتراب منها، هكذا كانت استراتيجية (الإخوان) متأرجحة بين ضرورات الوجود ومستلزمات احترام حدود السلطة، على الرغم من اشتداد حدة لغة خطابهم السياسي أحياناً، وقسوة النظام عليهم أحيانا أخرى، إن منطق الصفقة مع السلطة، هو الذي حكم بشكل استراتيجي أداء (الإخوان) طيلة العقود الأربعة المنصرمة، وغير ذلك من المواقف، التي قد تبدو متناقضة مع هذه الروح، ولا تعدو أن تكون مجرد تفاصيل عديمة القيمة .

نروم التأكيد عبر الملاحظة أعلاه على أن وعي (الإخوان)، لم يكن موجهاً

لتقديم بديل سياسي مغاير جذرياً للنظام السياسي، الذي ساد في مصر منذ بداية حكم السادات 1971، ولم تكن ثقافتهم السياسية قادرة، بحكم تكوينها على إدراك هذا المقصد، أي إعادة بناء نظام سياسي يقطع مع التسلطية، ويؤسس شرعيةً جديدةً للدولة والسلطة، كما طالبت بها جماهير ثورة 25 يناير 2011، وقدمت كُلفة بشرية باهظة من أجل تحقيقها، ونلاحظ أن خطاب حزب الحرية والعدالة الفائز في الانتخابات الرئاسية، والمهيمِن على التوازنات داخل المؤسسات الدستورية الأخرى (البرلمان، والجمعية التأسيسية تحديداً)، سرعان ما فقدَ بريقَه، ولم يعد مُغرياً، ولا جاذباً لقطاعات واسعة من الشعب المصري، بل إن شخصيات معروفةً داخل التنظيم (الإسلامي)، حذّرت من الوجهة التي جنح إليها (الإخوان)، والآفاق السياسية غير الواضحة التي تنتظرهم[11].

أن سقف خطاب (الإخوان) جاء مرتفعاً على صعيد الوعود و(التبشير) بالإنجازات

(11) أنظر على سبيل المثال، ما يُنشر في الشبكة العنكبوتية ومواقع التواصل الاجتماعي، بخصوص الأداء السياسي للإخوان، وفي مقدمتهم مؤسسة الرئاسة..

2. فمن اللافت للانتباه أن سقف خطاب (الإخوان) جاء مرتفعاً على صعيد الوعود و(التبشير) بالإنجازات، سواء في حملاتهم في الانتخابات الرئاسية، أو حين تمكّنهم من تسلّم السلطة، علماً أن سياق فوزهم شديدُ الدقة من الناحية الاقتصادية والمالية، وضاغطٌ جداً من حيث المطالب الاجتماعية وطبيعة الانتظارات، التي شكلت أحد المصادر القوية لاندلاع ثورة 25 يناير2011، وقد أثبت مرور الأيام أن وعي السياسة بحسبها (فعل أو فن الممكن)، كما يُقال، كان ضعيفاً لدى السلطة الجديدة في مصر، فقد غلبت (الرغبة على الممكن)، وإذا شئنا الذهاب بالتأويل بعيداً، نجزم بأن خطاب (الإخوان) كان تضليلاً إيديولوجياً، وليس تفكيراً واقعياً.

فهكذا، تضمن خطابُ (الإخوان) وعوداً بالغة الأهمية، غير أنها عسيرة التنفيذ في السياق المصري الوطني والدولي، ومنها على سبيل المثال (مشروع النهضة)، الذي أطلقوه مباشرة بعد فوز المرشح مرسي، يقضي بتنمية مصر، بميزانية قدرها مائتي مليار دولار، تم الترويج لتوفيرها عن طريق اتفاقات مع شركات عالمية على حسابها، علاوة على(مشروع المئة يوم الأولى التي وعد فيها الرئيس الناخبين بتنظيف القاهرة وتحقيق الأمن)، بيد أن المدة انتهت وازدادت معاناة القاهرة من وَحَلِ الزِّبال والنفايات. والواقع أن القائمة طويلة من الوعود التي صاغ (الإخوان) على أساسها خطابهم

تضمن خطابُ (الإخوان) وعوداً بالغة الأهمية، غير أنها عسيرة التنفيذ في السياق المصري الوطني والدولي

للفوز في الانتخابات، وإقناع الناس بشرعية ظفرهم بكرسي السلطة[12].

3. جدير بالتأكيد أن مقابل إخفاق (الإخوان) في تحقيق انجازات ملموسة تُعزز شرعيتهم الانتخابية، نجحوا في تضخيم حضورهم في كل مفاصل الدولة، إذ بعد انتزاعهم مؤسسة الرئاسة، هيمنوا على البرلمان، والجمعية التأسيسية، وجنحوا بكل الوسائل إلى التواجد في كل مواقع مؤسسات الدولة، وكأنهم، من حيث يدرون أو لا يدرون، يعيدون بناء دولة جديدة، كما رسموها لأنفسهم، لا كما يجب أن يتوافق حولها المصريون بكافة مكوناتهم.

(12) من مقالات كثيرة حول وعود حزب الحرية والعدالة، والرئيس مرسي، أنظر، سليمان العطار، في دواعي السقوط الكبير لحكم «الإخوان»، أفق، مؤسسة الفكر العربي. ofok.arabthaught.org/?p=234 (16-09-2013)

أن ما حصل في أكثر من سنة من حكم (الإخوان) يصُبّ في ما أسماه (الإسلاميون) أنفسهم (مشروع التمكين)، أي تمكين (الإخوان) من التموقع في البناء المؤسسي للدولة

والواقع أن ما حصل في أكثر من سنة من حكم (الإخوان) يصُبّ في ما أسماه (الإسلاميون) أنفسهم (مشروع التمكين)، أي تمكين (الإخوان) من التموقع في البناء المؤسسي للدولة، ولمَ لا (أخونتها)، أي زرع روح (الجماعة) في كامل مفاصلها، ولن يتحقق ذلك طبعاً، إلا بالإمساك بمفاتيح التمكين ومداخله الأساسية، وهكذا وجد الآلاف من (الإخوان) ومن يناصرونهم أنفسهم في مراكز المسؤولية، بل (حتى آلاف المدارس عينوا لها مديرين) من جماعتهم، الأمر الذي ولّد موجة من كراهية المواطنين لهم، من الذين لم يلمسوا في (التعيينات الجديدة) ما يقنع بكفاءة أصحابها، وخبرتهم ودرايتهم في إدارة شؤون الناس ومصالحهم، ناهيك عن الشوائب التي طالت عدداً من المشاريع الإنشائية والاقتصادية، حيثُ لوحظ منح امتيازات لعناصر تنظيمهم) حق احتكار مجالات معينة (دون التقيد بالضوابط القانونية، وفي مقدمتها الإجراءات المطلوبة في مجال المناقصات والمزايدات[13].

(13) المصدر السابق نفسه.

ولعل أبرز ما صدم المصريين التواقين لتدشين مرحلة جديدة متناغمة مع روح ثورة يناير 2011، ما تعرضت له مؤسسة الدولة وهوية المجتمع المصري وسيادة مصر بشكل عام، فقد تمَّ المسّ باستقلالية القضاء، الذي يُعدّ أعزّ ما يُفتخر به في أرض الكنانة، حين تمَّ تعيين النائب العام بغير حق ولا سند قانوني، فكانت النتيجة أن بدأت تتدهور العدالة وتتآكل شرعيتها، ففقد الناس ثقتهم في مؤسساتها، ولم يعودوا مطمئنين على أنفسهم وأعراضهم. ناهيك عن

تمَّ المسّ باستقلالية القضاء، الذي يُعدّ أعزّ ما يُفتخر به في أرض الكنانة

محاصرة المحكمة الدستورية من (ميليشيات)، زرعت الخوف والرعب في القضاة والمتقاضين معاً.

وبالموازاة، لم ينجِ قطاع الإعلام والثقافة من شدّة (الإخوان) وقساوتهم في الضغط عليه، والسعي إلى تغيير هويته الموسومة بالتعدد والاختلاف، وهو ما دفع الفنانين والإعلاميين ورجال الإبداع إلى التظاهر في مسيرات لم تشهد مصر نظيراً لها من قبل، أما السيادة العليا (الترابية)، فشرعت في فقدان أرصدتها، حين توالت الهجمات على صحراء سيناء، وتعرض عدد من الجنود للقتل والتنكيل.

ليس ثمة شك أن العلاقة تلازمية بين السلطة ومظهر من يمارسها، فالإنسان هو الأسلوب Lhomme est le style، كما يقول المثل الفرنسي، لذلك، لم تكن تجربة (الإخوان) موفقة، ولا ناجحة، من زاوية المظهر والتواصل، فقد شعرت قطاعات واسعة من المصريين بنوع من التقزز والنفور من أسلوب الرئيس مرسي وحكومته في مخاطبة المواطنين، والسعي إلى التواصل معهم، والحقيقة أن المقام لا يسمح بالتفصيل، لأن تحليل طبيعة التواصل السياسي لتجربة حكم (الإخوان)، يمكن أن يكون بحثاً مستقلاً بنفسه، أما سبب ضعف تواصل (الإخوان)، فمرده في تقديري يعود إلى طبيعة ثقافتهم السياسية، ورؤيتهم للحياة والكون .

ظل «الإخوان» طيلة أكثر من سنة، وفي مقدمتهم الرئيس مرسي، يفكرون في ما يجنيَ تنظيمهم من منافع

ولعل الأخطر في جوهر هذه الثقافة، أن يُفكر المسؤول السياسي من دائرة (عشيرته السياسية)، لا من قلب الأسئلة التي يطرحها المجتمع بمختلف روافده، وتطالب مكوناته السياسية بالاجتهاد في معالجتها، عبر صياغة سياسات عمومية فعالة وناجعة. لذلك، ظل «الإخوان» طيلة أكثر من سنة، وفي مقدمتهم الرئيس مرسي، يفكرون في ما يجنيَ تنظيمهم من منافع، أكثر مما يجب أن تجنيَ مصر من نتائج إيجابية ملموسة، في مجالات الدّمَقرطة وتعميق الحريات، وإعادة توزيع الثروات، وتجاوز الاختلالات المتراكمة في حكم الحزب الوطني .

ثالثاً: ما العمل لتعزيز شرعية الانتخاب بشرعية الإنجاز في ضوء الحالة المصرية؟

تستلزم الإجابة عن السؤال أعلاه إبداء ملاحظتين متكاملتين، تتعلق الأولى:

بما حصل في أعقاب 30 يونيو2013، أي تحديداً مبادرة الجيش بأخذ زمام الأمور، بعزل الرئيس، وإيقاف عمل الحكومة المشكلة بعد انتخابات 2012، وتنصيب رئيس جديد وبعده حكومة جديدة، وتشكيل لجنة لإعادة صياغة الدستور بمراجعة وتنقيح فصوله.

هل يتعلق الأمر بانقلاب عسكري، لا يشذ عن الانقلابات التي ألفتها المجتمعات العربية وغيرها من الدول خلال النصف الثاني من القرن العشرين؟ أو أن ما حدث يدخل في صميم المبادرات التي تتقضيها المسؤولية التاريخية والوطنية للمؤسسة العسكرية في مصر، كما ورد في خطاب الإعلان عن توقيف تجربة حكم (الإخوان)؟

لا نروم قصداً الدخول في عملية تقييم لما حصل، فالاحتماء بالجيش لتجنيب البلاد مخاطر الحرب الأهلية، ودرء التآكل المتنامي لهيبة الدولة، قد يكون مطلوباً في السياق المصري، الموسوم بضعف ثقافة الاختلاف، وترهل أرصدة قوة الأحزاب والتنظيمات السياسية، والمميّز أيضاً باستعصاء بناء التوافقات بين الأغلبية والمعارضة داخل النسق السياسي المصري، وبالمقابل، ليست مبادرة الجيش، على الرغم من وجاهة المسوغات التي تمّ اعتمادها لتبرير اللجوء إلى إيقاف عمل المؤسسات المنبثقة عن انتخابات 2012، خالية تماماً من أية أبعاد، قد لا تُسعف معطيات الواقع السياسي الداخلي والإقليمي والدولي في الكشف عنها الآن، لكن قد تصبح واضحة في المدى المتوسط، لسبب موضوعي، هو أن المؤسسة العسكرية رقم مهم في المعادلة الاقتصادية والسياسية المصرية، إذ ظلت مصر محكومة بالعسكر منذ سقوط الملكية 1952، إلى انهيار نظام حسني مبارك 2011.

أما الملاحظة الثانية، فترتبط بمستقبل (الإخوان) بعد أن أسقطت ملايين المتظاهرين شرعيتهم في 30 يونيو 2013، مدعّمين بالجيش، فهل تقدر النخبة القائدة الجديدة على حفز المصريين على التصالح مع أنفسهم، وتجنيب البلاد فرضية الحرب الأهلية؟ لابد من التشديد على أن التيار الإسلامي في المشهد السياسي المصري معطى موضوعي يصعب إلغاؤه، أو تهميشه وإقصاؤه، إنه طلب اجتماعي حقيقي، بقطع النظر عن التحفظات التي من الممكن إبداؤها تجاه رؤيتهم للشأن العام، ومنهجية تدبير إشكالاته .

لذلك، نحن أمام وضع مركب في الحالة المصرية، وكأي وضع من هذه الطبيعة، هناك ضرورة قصوى للاجتهاد في معالجة جوانب التعقيد في مثل

هذه الوضعيات، وهو اجتهاد مطلوب من كل الفاعلين السياسيين والاجتماعيين، أكانوا في السلطة، أم في المعارضة.

1. فمن جانب الحركة الإسلامية، والإخوان جزء منها، أثبتت تجربة حكم هؤلاء، على قصر مدتها، وجود (عجز ديمقراطي) واضح في الثقافة السياسية الناظمة لسلوك (الإخوان) وأدائهم في الممارسة.

وليس ثمة شك أن المرحلة الراهنة التي قادت (الإسلاميين) إلى الحكم هي بامتياز، مرحلة بناء التوافق: توافق حول المحافظة على مطالب الحِراك العربي (الثورات)، وصيانتها من التبدُّد، وتوافق حول إعادة بناء الدولة) النظم (القادرة على تحقيق الأهداف، وفي صدارتها إنجاح العملية الديمقراطية، لذلك، سيكون خطأً قاتلاً الاعتقاد، أو ترويج الاعتقاد، بأننا أمام مرحلة (اقتناص الغنائم)، ولا حتى (اقتسامها)، إنها بالعكس مرحلة «اقتسام أعباء» صياغة عَقد اجتماعي جديد، يُعيد للحرية والعدالة الاجتماعية والمواطنة الكاملة اعتبارَها الدستوري والحقوقي، ويكرِّس قيمَها الكونية في الممارسة .

الاعتقاد، بأننا أمام مرحلة (اقتناص الغنائم)، ولا حتى (اقتسامها)، إنها بالعكس مرحلة «اقتسام أعباء» صياغة عَقد اجتماعي جديد

وإذا توخينا قراءة ما آلت إليه تجربة (الإخوان) في مصر، وتعميم دروسها على بقية البلاد العربية التي نجحت فيها الحركات الإسلامية، يمكن الإقرار بانطواء تجربة (الإسلاميين)، على قِصر مدتها، في كل من تونس ومصر وإلى حد ما المغرب على مفارقات بخصوص سيرورة بناء التوافق في هذه الأقطار، لعل أبرز مفارقة تلك المتعلقة بالفجوة الواضحة بين الخطاب والممارسة، فمن جهة الخطاب، لا يجد المتابع لتجربة (الإسلاميين) أدنى عناء في ملامسة دفاع أدبياتهم، وتأكيد تصريحات قادتهم، على ضرورة التوافق والشراكة واقتسام الأعباء في بناء المرحلة الجديدة، أي مرحلة ما بعد (الثورات العربية).

فعلى سبيل المثال، لم يفت (الأمين العام للتجمع اليمني للإصلاح)[14]، الإعلان أن (**الخيار الملائم لليمن في المرحلة القادمة، هو الشراكة والتحالف مع القوى السياسية في الحكم لخمس عشرة سنة قادمة، بصرف النظر عن نتيجة الانتخابات الحرة، التي قد يحرز فيها التجمع اليمني للإصلاح أغلبية أو أكثرية**)[15].

(14) يتعلق الأمر بمحمد السعدي.الأمين العام للتجمع اليمني للإصلاح.

(15) Voir, http://www.yefss.com/index.php?option= com_content &view=article&id=54: 2012 - 07 - 16 - 10 - 22 - 02 & catid = 7: 2012 - 07 - 16 - 08 - 36 - 12 & ltemid = 7

أما الشيخ (راشد الغنوشي)، زعيم حركة النهضة، فكان واضحاً حين أكد عشية الانتخابات التشريعية أن (**حركته ترمي إلى إنشاء تحالف وطني يقود حكومة الثورة المنتخبة، حتى لو حصلت الحركة على الأغلبية**)، وهو ما قد حصل، حين ظفرت بأربعين في المئة (40%)، من مقاعد المجلس التأسيسي، والحال أن التصريح ينسجم تمامَ الانسجام مع برنامج الحركة، الذي شَدَّد على (حرص الحركة على بناء عقد اجتماعي جديد)، يقوم على التوافق والمشاركة بين كل الأطراف (البرنامج 08)، وأكد أيضاً روح الوفاق والتعايش بين كل التونسيين دون إقصاء أو تمييز، في ظل نظام يحفظ حرية المواطن وكرامته، ويحقق نمو البلاد وتطورها واستقرارها، ويحترم تطلعاتها للحداثة والأصالة معاً (البرنامج 05)[16].

(16) .Ibid وللتدقيق أكثر، أنظر برنامج حركة النهضة.

ونلمس الروح التوافقية نفسها في (حزب الحرية والعدالة)، الذراع السياسي للإخوان المسلمين في مصر، إذ أكد في برنامجه (**التعاون البناء بين كافة القوى الوطنية، أو في الأقل التنافس الشريف دون إقصاء أو استبعاد أو إرهاب فكري**)، عاداً أن (**إصلاح ما أفسده الطغاة والنهوض بالوطن، هو مهمة جسيمة لا يقوى عليها فصيل وحده، أو حزب بمفرده**)، ومع ذلك لا تجد الخطابات حول «التوافق وآلياته» شروطاً ناضجة في الواقع، إذ يلُف الممارسة قدر كبير من الارتباك والغموض، وأحياناً الالتباس المولِّد للارتياب، وعدم اليقين .

2 . أما من جهة القوى المتناظِرة مع (الإسلاميين)، من علمانيين، وقوميين، واشتراكيين، فمطالبة، هي الأخرى، بممارسة روح التوافق في تعاملها مع من يخالفُها الرأي، ولا يشترك معها في النظر إلى الشأن السياسي، وبدرجة أساسية (الحركات الإسلامية)، فمما يمكن ملاحظته في واقع الحال، أنها هي الأخرى، تضمر قدراً من الارتياب، والتشكيك في تعاملها مع (الإسلاميين)، وقد يؤخذ على بعض أطيافها عيب الفجوة بين الخطاب والممارسة، وضعف ثقافتها السياسية الديمقراطية القادرة على تحفيزها على قبول الاختلاف، وحسن إدارته.

لذلك، يبدو تعزيز الشرعية الانتخابية بشرعية الإنجاز عملية معقدة، وتزداد تعقيداً أكثر في السياقات الانتقالية، كما هو حال مصر، وبلدان عربية شبيهة لها .

ويبدو أن مفتاح معالجة مظاهر التعقيد مرتبط بشكل عميق بنمط الثقافة السياسية الذي تحمله النخب القائدة للمرحلة الانتقالية. وقد **أبانت التجربة المصرية عن ضعف الحس الديمقراطي في الثقافة السياسية للإخوان**، في قلب ما آلت إليه الأوضاع في هذا البلد. ومن الراجح جداً أن مستقبل تطور الأحداث نحو الأفضل في هذا الفضاء التاريخي والحضاري المهم جداً مرتهن بشكل عميق بمدى وعي الفاعلين قيمة الديمقراطية في بناء التوافقات التاريخية اللازمة، لإسعاف بلدهم في الانعطاف نحو إعادة بناء الدولة ومؤسساتها، وصياغة علاقة تعاقدية سليمة ومتوازنة مع المجتمع، بكافة مكوناته وروافده، الاثنية، واللغوية، والدينية والثقافية.